

الجزائر وأمن الطاقة الأوروبي في ظل التغيرات الجيوسياسية الراهنة Algeria and European energy security in light of current geopolitical changes



د/ عمر سعداوي

جامعة بومرداس، (الجزائر)

a.saadaoui@univ-boumerdes.dz

تاريخ النشر: 2023/12/31

تاريخ القبول: 2023/12/14

تاريخ الارسال: 2023/09/28

ملخص: في ظل التغيرات الجيوسياسية المصاحبة لعدد الأزمات والحرب الروسية الأوكرانية يطرح موضوع الطاقة وامتداداتها لأوروبا، من هنا تطرح هذه الورقة حيز النقاش موضوع أمن الطاقة الأوروبي في ظل هذا الوضع الراهن وإبراز الخريطة الجيوبولتيكية لأمن الطاقة الأوروبي ومكانة الجزائر في هذا السياق باعتبارها الشريك الموثوق والكفيل بلعب دور محوري في خطط وأهداف الدول الأوروبية، وكيف يمكن الحديث عن الدبلوماسية الطاقوية للجزائر في ظل هذه التغيرات.

الكلمات المفتاحية: الطاقة؛ الجزائر؛ أوروبا؛ التغيرات الجيوسياسية؛ الجيوبولتيك؛ روسيا؛ أوكرانيا.

Abstract: In the context of the geopolitical changes accompanying multiple crises and the Russian-Ukrainian war, the issue of energy and its supply to Europe is raised. This paper discusses the European energy security in the current situation, highlighting the geopolitical map of European energy security and the position of Algeria in this context as a reliable partner and a key player in the plans and goals of European countries. The study also examines the potential of Algerian energy diplomacy in the wake of these changes.

key words: Energy; Algeria; Europe; Geopolitical Changes; Geopolitics; Russia; Ukraine.

مقدمة

انه من السهل أن ترى كافة المظاهر الواضحة للعلاقات الدولية في صورتها العامة لا يمكن إدراكها إلا كجزء من الكفاح الدائم في سبيل القوة والسيطرة، وينطوي هذا الكفاح إما على الاحتفاظ بالقوة أو الزيادة فيها، ولا شك أن مثل هذه الاعتبارات ستضمن بالضرورة العوامل الاقتصادية، بما أن التمتع بالقوة العسكرية في أضيق معانيها لا بد أن تتضمن السيطرة على الموارد، ومن هنا تبرز أهمية المتغير الاقتصادي في تحليل حالات الأمن التي ميزت العلاقات الدولية وكذا صعود ونزول الدول.

وقد أصبح الاقتصاد وسيلة سياسية للسيطرة ونقل الثقافات الحضارية بين الأمم لذلك فالأقوى اقتصادياً هو الأقوى سياسياً، وقد اقتنعت الدول الغربية بهذه الفلسفة عند مشاهدتها لآثار الرأسمالية على الشعوب الفقيرة ومن أبرز المخاطر التي تم الإشارة إليها هو انتفاء سيادة الدول على حدودها ومواطنيها، فضلاً عن عدم سيطرتها على النظام الاقتصادي الحر، الذي كان يطالب به الليبراليون الكلاسيكيون.

كما كان لموضوع الاقتصاد أهمية بالغة في إطار التحليلات الأمنية لجملة الصراعات التي تنخر النظام الدولي، ومن بين المقاربات التي كان لها وجود واضح في هذا الإطار نجد الماركسية بروافدها، إلى جانب بعض المقاربات الأمنية الحديثة، من قبيل مدرسة كوبنهاجن وغيرها من المقاربات الأمنية التي تناولت موضوع الاقتصاد في تحليلاتها وتصوراتها لهذه الإشكالات الأمنية التي تتسم بالتعقيد والتشابك. وبالرجوع لمحاور جغرافية الدولة فإن الاقتصاد لا يمكن فصله عن الجغرافيا وذلك لما تتمتع به الدولة من موارد ومقومات، بل أن الاقتصاد يبقى محدد أساسي من محددات تقدم أو تخلف الدول، والذي بدوره يرتبط بالأمن الوطني للدولة وهو ما يجعل الجيواقتصاد موضوعاً لا يمكن تجاوزه في موضوع الأمن الوطني.

وفي سياق الحديث عن الجيواقتصاد فإن ما سيتم التركيز عليه هو موضوع جيوبولتيك الطاقة تحديداً (النفط والغاز)، الطاقة التي تلعب -وهي الثانية من حيث الأهمية بعد الدفاع الوطني- دوراً حاسماً في البقاء والرفاهية، فهي التي تقرر ما إذا كانت مصابيحنا ستبقى مضاءة أو ستنطفئ وما إذا كانت زراعتنا ستضي قدماً إلى الأمام أم ستراجع، وفي الواقع ما إذا كنا نستطيع الدفاع عن أنفسنا أو لا نستطيع، فاليوم تستخدم كل الوسائل الصلبة والناعمة لضمان تدفق الطاقة.

ويمكن فهم هذه الأهمية أكبر من خلال التركيز على أهمية الطاقة عموماً في الخارطة الاستراتيجية لأوروبا خاصة في ظل التغيرات الجيوسياسية المصاحبة للحرب الروسية الأوكرانية، الأمر الذي جعل من التفكير في مستقبل هذه المادة الحيوية -الغاز والنفط تحديداً- يدفعنا بالحديث عن أهمية جنوب البحر الأبيض المتوسط وخاصة الجزائر وليبيا كدولتين أساسيتين في المشهد الطاقوي الأوروبي.

من هنا تحاول هذه الورقة البحثية إثارة النقاش في موضوع العلاقات الطاقوية لأوروبا والجزائر وليبيا بدرجة أقل، وذلك من خلال إبراز مكانة الجزائر تحديداً في سياق التحولات الجيوسياسية في شرق

أوروبا والحديث عن الموردين الموثوقين للمادة الحيوية، وكذلك ابراز المقومات التي تؤهل الجزائر بإحتلال دورا محوريا في الخارطة الأوروبية بالخصوص والعالمية بالعموم في مجال الطاقة وبالتحديد الغاز الطبيعي.

1. أهمية الطاقة في ضمان الأمن القومي للدول

تلعب الطاقة دورًا مهمًا ومعقدًا في الأمن القومي للدولة، بحيث تشمل العلاقة بين الطاقة والأمن القومي أبعادًا مختلفة، بما في ذلك الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والعسكرية. وفيما يلي بعض الجوانب الرئيسية لكيفية ارتباط الطاقة بالأمن القومي:

الاستقرار الاقتصادي: إن إمدادات الطاقة الآمنة والموثوقة أمر ضروري لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، فالطاقة هي شريان الحياة للاقتصاد، وصناعات الطاقة، والنقل، والبنية التحتية. يمكن أن يؤدي انقطاع إمدادات الطاقة، سواء كان ذلك بسبب الكوارث الطبيعية أو الصراعات الجيوسياسية أو عوامل أخرى، إلى صدمات اقتصادية وعدم الاستقرار، ويمكن أن تؤثر تقلبات أسعار الطاقة أيضًا على التضخم والموازن التجارية. (غولدن، 2011)

الاستقلال في مجال الطاقة: يعد تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة الأجنبية عنصرا أساسيا في الأمن القومي للعديد من البلدان، فالاعتماد المفرط على واردات الطاقة يجعل الدولة عرضة لانقطاع الإمدادات، وتقلب الأسعار، والتلاعب الجيوسياسي من قبل البلدان المصدرة للطاقة، أو حتى بلدان المرور، لذلك تحقيق الاستقلال في مجال الطاقة أو تنوع مصادر الطاقة يمكن أن يعزز أمن الطاقة في أي دولة.

الصراعات الجيوسياسية: كانت موارد الطاقة، وخاصة الوقود الأحفوري مثل النفط والغاز الطبيعي، في قلب الصراعات الجيوسياسية والصراعات على السلطة، ويمكن أن يؤدي التنافس على الوصول إلى موارد الطاقة والسيطرة على طرق إمدادات الطاقة الحيوية إلى توترات وصراعات دولية. حماية البنية التحتية للطاقة: يجب حماية البنية التحتية الحيوية للطاقة، مثل محطات الطاقة وخطوط الأنابيب ومصافي التكرير، من التهديدات المادية والإلكترونية، وكل أنواع التهديدات الأمنية، فيمكن أن يكون للاضطرابات أو الهجمات على هذه المرافق عواقب بعيدة المدى، بما في ذلك انقطاع التيار الكهربائي، ونقص الوقود، والأضرار الاقتصادية. غالبًا ما تتضمن جهود الأمن القومي استراتيجيات لحماية البنية التحتية للطاقة.

دبلوماسية الطاقة: تتضمن دبلوماسية الطاقة التفاوض وإدارة العلاقات مع الدول المنتجة والمصدرة للطاقة، وتنخرط الدول في دبلوماسية الطاقة لتأمين الوصول إلى موارد الطاقة، والتفاوض على اتفاقيات تجارية مواتية، وبناء التحالفات، ويمكن لدبلوماسية الطاقة أن تشكل السياسة الخارجية للدولة وتؤثر على العلاقات الدولية.

تحول الطاقة وتغير المناخ: يُنظر بشكل متزايد إلى التحول إلى مصادر الطاقة النظيفة والمستدامة على أنه ضرورة أمنية وطنية، يشكل تغير المناخ، الناجم عن حرق الوقود الأحفوري، مخاطر على الأمن

القومي من خلال الظواهر الجوية المتطرفة، وندرة الموارد، والاضطرابات الاجتماعية، ويتطلب التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره التحول إلى مصادر الطاقة المنخفضة الكربون، وهو ما يخلف آثاراً على تخطيط الأمن الوطني.

كفاءة الطاقة والمرونة: يعد تحسين كفاءة الطاقة وبناء مرونة الطاقة جانبين أساسيين للأمن القومي، ويمكن للتقنيات والممارسات الموفرة للطاقة أن تقلل من استهلاك الطاقة، مما يجعل البلد أقل عرضة لانقطاع إمدادات الطاقة، كون أنظمة الطاقة القادرة على الصمود مجهزة بشكل أفضل لتحمل الصدمات والتعافي بسرعة من الأزمات. (Cornell, 2009)

ندرة الموارد: يمكن أن يتأثر الأمن القومي بندرة موارد الطاقة الحيوية أو المعادن المستخدمة في تقنيات الطاقة، وقد يؤدي التنافس على الوصول إلى هذه الموارد إلى صراعات، ويمكن أن تكون الجهود المبذولة لتأمين إمدادات مستقرة جزءاً من الاستراتيجية الأمنية للدولة. (Cornell, 2009)

من هنا يظهر أهمية الطاقة وارتباطها الوثيق بالأمن القومي للدولة، فضمن إمدادات الطاقة المستقرة والمتنوعة والموثوقة، وحماية البنية التحتية الحيوية للطاقة، والانخراط في دبلوماسية الطاقة، والتصدي للتحديات التي يفرضها تغير المناخ، كلها عناصر حيوية في جهود أي دولة لحماية أمنها واستقرارها في عالم يعتمد على الطاقة، كون أمن الطاقة ليس مجرد اهتمام اقتصادي، بل هو أيضاً عنصر أساسي في الاعتبارات الجيوسياسية والاستراتيجية لأي دولة، لذلك يمكن فهم كل هاته العناصر وتأثيراتها في العلاقات الدولية بالعموم وبالخصوص في أهمية الطاقة وبالأخص الأحفورية (النفط والغاز الطبيعي) في الأمن القومي للدول الأوروبية.

2. مكانة الجزائر في خارطة الطاقة لأوروبا

يعد أمن الطاقة بالنسبة لأوروبا قضية بالغة الأهمية تتضمن ضمان إمدادات طاقة مستقرة وموثوقة لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة في القارة، كانت الطاقة والحاجة إلى ضمان أمن إمدادها مسألة أساسية لأي موقع قوة في العالم منذ الثورة الصناعية، وقد جلب حظر النفط العربي 1973 إلى داخل العالم الصناعي احتمال التعرض لانقطاع تلك الإمدادات، وفي هذا السياق ربطت مراجعة الاستراتيجية الأمنية الأوروبية في عام 2008 بين الأمن والطاقة باعتبار الطاقة إحدى التهديدات والتحديات التي تواجه الأمن الأوروبي في إطار الحديث عن "أمن الطاقة"، وركزت الاستراتيجية في تناولها لأمن الطاقة على تأمين الوصول إلى مصادرها. (كارس، 2016، صفحة 93)

وفي هذا السياق لا يمكن الحديث عن جيوبوليتيك الطاقة في المنطقة المتوسطية بمعزل عن ثنائيتين هما الأمن والتهديد، إذا ما علمنا أن الدول الأوروبية تحديدا تعتمد أساسا في تزودها بالنفط والغاز من الضفة الجنوبية للمتوسط، وإذا ما علمنا بالتحولات التي تعرفها هذه الأخيرة المصاحبة لما يعرف بالحراك العربي في المنطقة المغاربية وتصاعد العنف في منطقة الساحل افريقي، من خلال هاذين المتغيرين سنحاول أن نتعرف على كيفية ضمان تدفق هذه المادة الاستراتيجية (الطاقة) للدول الأوروبية في ظل بيئة أمنية غير مستقرة.

أوروبا تعي جيدا أن أمنها -والذي يندرج ضمنه طبعاً الأمن الطاقوي- واستقرارها مرتبط بصورة قوية بمدى استقرار وأمن المنطقة ككل، فهي لا تريد أن تغض البصر عن أي شيء يحدث في المنطقة خاصة إذا كان له علاقة بأمن وتقدم مجتمعاتها، فهي باختصار لا تريد أن تتجاوزها الأحداث والتطورات، بل تريد أن تتحكم في كل صغيرة وكبيرة وتوجهها حسب إرادتها وما يخدم مصالحها. وبالحدث عن الأمن الأوروبي فإنه يتبادر إلى أذهاننا حلف الشمال الأطلسي (حلف الناتو)، الذي يعد جدار الصد والذراع الأمنية الطولى لأوروبا منذ تأسيسه في 1949 إلى اليوم. إذ تكفل حلف الناتو بحماية أمن أوروبا من خطر الشيوعية وكان بمثابة الند لحلف وارسو، إلا أنه وبعد نهاية الحرب الباردة واندثار حلف وارسو طرح تساؤل حول جدوى بقاء حلف الناتو ما دام زال الخطر الذي تشكل من أجله، وهنا كانت الحاجة ضرورية للبحث عن بديل لأن الاستراتيجيات الدفاعية تمقت الفراغ Defense strategies abhor vacuum، إذ أكد اجتماع قمة الحلف الأطلسي سنة 1990 بعد سقوط جدار برلين على تبني مذهب استراتيجي جديد New Strategic Concept حيث اقر على أن سقوط الشيوعية تقتضي تحويل وظيفة الحلف من احتواء القطب المنهار إلى إيجاد ادوار جديدة متعلقة أكثر بحفظ السلم عبر العالم.

من هذا المنطلق بدأ الحلف في تبني نظرية "توازن التهديد" (Bock, 2013) إذ تقوم هذه النظرية على فكرة أن الدول تتوازن في مواجهة التهديد وليس القوة المجردة، (Bock, 2013) وذلك عبر تحديد مصدر التهديد، ومع اختفاء تهديد القوة المجردة المتمثلة في الاتحاد السوفياتي لا يستدعي ذلك إزالة الحلف الأطلسي، بل يتوقف ذلك على إدراك أعضاء الحلف مصادر التهديد الأخرى.

هذه التحديات والتهديدات التي تستوجب استمرار الحلف مختلفة ومتنوعة، دفعت بالحلف لتبني تصور أممي جديد ارتبط بالتهديدات اللاتماثلية، فكان للحلف عمليات أهمها أنها لم تعد محصورة بالرقعة الجغرافية لدول الحلف بل تتجاوز نطاقه الجغرافي out of area من بين هذه العمليات عملية ISAF و SFOR في البوسنة والهرسك وعملية KFOR بكوسوفو وعملية ISAF في أفغانستان وعملية NTM، في العراق التي اكتست طابعا تدريبيا، وعملية Active Enfeavour في البحر المتوسط ثم التدخل في ليبيا في إطار عملية Unifeid Protector، ويمكن تقسيم أدوار الحلف الجديدة بالاستعانة بالمتغير الجغرافي إلى محورين:

المحور الشرقي: وهو الذي يضم روسيا والدول التي كانت منضوية في حلف وارسو، وما يميز هذه المنطقة الشرقية أنها تنتشر فيها الأسلحة النووية ولا تزال أوروبا تتوجس من مشاريع الدب الروسي لذلك اتخذت دول الاتحاد الأوروبي استراتيجية توسيع الاتحاد ليضم دولا من أوروبا الشرقية مثل أوكرانيا وبالتالي محاصرة روسيا أكثر وهو ما تضمنته قمة ماستريخت (توسيع الاتحاد الأوروبي أفقيا (جغرافيا) وعموديا (البنية والهيكل)).

المحور الجنوبي: يضم إفريقيا شمال الصحراء ابتداءا مرورا بمنطقة الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا، وان كانت هذه المناطق وخاصة الشرق الأوسط تتسم بصراعات متجذرة وطويلة الأمد خاصة

الصراع العربي الإسرائيلي، فإن أكبر تهديد تخشاه الدول الأوروبية هو الإرهاب والهجرة غير الشرعية وما أصطلح عليه بالأصولية الإسلامية وحقوق الانسان وتدفق الطاقة.

وبالنظر إلى المحورين نجد أن الدول الأوروبية عموما ما تخشاه اليوم هو المحور الجنوبي لأنه أكثر اضطرابا من المحور الشرقي وأكثر تداخلا، خاصة وأن هذه التهديدات اللاتماتلية يصعب التحكم فيها ومحاصرتها من جهة ومن جهة ثانية تهدد هذه المخاطر الأمن القومي المباشر للدول الأوروبية سواء في شقها الاجتماعي والديمقراطي أو الاقتصادي وحتى الثقافي والحضاري (حسب التصور الأوروبي).

وهذا ما تبناه الحلف الأطلسي في معرض الحديث عن المفهوم الاستراتيجي للحلف في 2010 ويمكن اختصارها في نقطتين: (كشك، 2011)

• للحلف من المقومات السياسية والعسكرية ما يؤهله للتعامل مع الأزمات

• البيئة الأمنية لم تعد أراضي الحلف، لذا يجب التدخل حيث اقتضت الضرورة ذلك

في هذا السياق قال وليي كلايس Willy Claes الأمين العام السابق للحلف الأطلسي حينما سئل عن مصداقية بقاء الحلف في ظل النظام الدولي الجديد فرد قائلا ((إن الضرورة تقتضي بقاء الناتو لوجود متناقض جديد مع الغرب يتمثل في الحالة الإسلامية))، (قطوش، 2015، صفحة 152) هذا في معرض الحديث عن ما أسماه الأصولية الإسلامية.

ويبقى أهم معطى يؤرق دول الاتحاد الأوروبي ومن وراءه الحلف الأطلسي باعتباره مضلة تحفظ أمنه هو موضوع الطاقة، (قطوش، 2015) إذ نجد تأمين تدفق الطاقة على رأس جدول أعمال الأوروبيين منذ فترة ليست بالقصيرة، لأنه بدون طاقة لن يكون هناك صناعة ولن يكون هناك رفاه لأنها محركا أساسيا للنمو الاقتصادي في المجتمعات المختلفة بل أنه بدون طاقة لن يكون هناك دفاع وبالتالي لن يكون هناك بقاء، فالطاقة اليوم تحتل مكانة رئيسية في حياة الفرد واستمرارية الدولة على حد سواء.

وأمن الطاقة مفهوماً حيويًا ومتعدد الأوجه يتمحور حول ضمان توافر واستدامة إمدادات الطاقة بطريقة آمنة وموثوقة. تلعب الطاقة دوراً محورياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع أنحاء العالم، حيث تعتمد معظم الأنشطة البشرية على مصادر الطاقة في التشغيل والنمو. وبالتالي، يبرز أمن الطاقة باعتباره الشغل الشاغل لضمان التنمية المستدامة واستقرار الاقتصادات الوطنية والعالمية.

من حيث المفهوم يعد تشرشل أول من عرف أمن الطاقة حيث أشار إلى أن ((أمن الطاقة يكمن في التنوع والتنوع فقط))، ومنذ ذلك الوقت إلى الآن مازال التنوع هو المبدأ الحاكم لقضية أمن الطاقة، ففي المقرب التقليدي في تعريف أمن الطاقة ارتكز أساسا على توافر الإنتاج الكافي من مصادر الطاقة بأسعار في متناول الجميع وفق قاعدة أمن العرض (Security of Supply)، (محمد، 2014، صفحة 57) هذا التعريف كان كقاعدة لتدخل الدول الكبرى في العديد من المناطق لضمان الحصول على هذه المادة الاستراتيجية .

ومع التحول في مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة كانت الحاجة ضرورية إلى إعادة تعريف أمن الطاقة، فلم يعد يرتبط فقط بقاعدة العرض وقطع الإمداد، بل أصبحت هذه المادة تحت رحمة

الحكومات في سياق التأميم، أو ما يعرف "وطنية الطاقة Energy Nationalism"، فاتجهت أغلب الدول النامية بما فيها الشمال افريقية إلى إنشاء شركات وطنية للطاقة، إلى جانب ذلك تصاعد وتيرة التهديدات المختلفة وصعود ما أصبح يعرف بـ "إرهاب الطاقة"، خشية تعرض منابع الاستخراج أو طرق النقل لعمليات إرهابية على غرار "حادث تيقنتورين" بالجزائر.

ورغم كل هذه التحولات بقي فريق من الباحثين يربط مفهوم أمن الطاقة بـ (تأمين الدخول للنفط وأنواع الوقود الأخرى)، كما يعرف بأنه (الحالة التي تتمكن فيها الدولة من الحصول على كميات كافية من مصادر الطاقة التقليدية وذلك عند أسعار يمكن دفعها)، (محمد، 2014، صفحة 59) كما يعرف أمن الطاقة بأنه (الحالة التي يتمتع فيها الأفراد والأعمال بالدخول لمواد الطاقة الكافية، وعند سعر مناسب في المستقبل المنظور بعيدا عن خطر التوقف). (Winrow, 2007, p. 219)

وهناك فريق من الباحثين وسع مفهوم أمن الطاقة ليتجاوز قاعدة العرض ليشمل تأمين النقل/ التدفق، وبذلك يعرف على أن أمن الطاقة هو (تأمين تدفق طاقة كافية يمكن الاعتماد عليها وبأسعار مستقرة)، (Chong, 2006) فهذا التعريف يتضمن الدخول للأمن لمناطق الطاقة والنقل الآمن، واستقرار الأسعار وهي ثلاثية الحفاظ على أمن الطاقة، وفي اجتماع مجموعة الثماني عام 2006 في سان بطرسبرج تم تعريف أمن الطاقة ليشمل (تأمين سلسلة عرض الطاقة بدءا من اكتشاف مصادرها ثم إنتاجها إلى نقل منتجاتها). (محمد، 2014)

إذا من خلال هذه التعريفات المختلفة والمتنوعة يمكن القول أن أمن الطاقة يرتبط أساسا بثلاث قواعد أساسية هي: الدخول لمناطق الطاقة، وتأمين التدفق، وضمان أن تكون الأسعار في المتناول. من هنا أضحى أمن الطاقة الشغل الشاغل للأوروبيين منذ مدة ليست بالقصيرة شأنه شأن المفاهيم الأمنية التي تشكلت وتأخذ مكانتها العلمية ضمن العديد من التغيرات والمفاهيم، لذلك كانت القضية الأهم في حوار الاتحاد الأوروبي مع شركائه، فكانت الطاقة حاضرة في قمة بوخارست 2006 إذ ربط البيان الختامي للقمة بين المصالح الأمنية التي يمكن أن تتأثر بانقطاع الإمدادات من الموارد الحيوية (النفط والغاز تحديدا)، لذلك أكد الحلف على أهمية التعاون مع الشركاء لضمان تدفق المواد الطاقوية، وقد ذهب بعيداً أمين عام الحلف الأطلسي في ماي 2006 أمام البرلمان الأوروبي حينما قال ((إن الناتو سوف يبحث استخدام القوة إذا ما هددت إمدادات الطاقة)). (كشك، 2011)

هذا التصور الأمني للطاقة في العقل الاستراتيجي لأوروبا والحلف الأطلسي ككل يمكننا أن نتعرف عليه خلال تدخله المباشر في الأزمة الليبية في 2011.

ويبقى المرتكز الأساسي لأمن الطاقة يرتبط بتنوع مصادر الطاقة أي الاعتماد على مجموعة من مصادر الطاقة، مثل النفط والغاز الطبيعي والفحم والطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة النووية، ويمكن أن يساعد في التخفيف من الآثار السلبية لتقلب أسعار النفط وانقطاع الإمدادات، وكذلك الاعتماد على الموارد المحلية، وينبغي للدول أن تسعى جاهداً إلى تطوير موارد الطاقة المحلية وتسخيرها بكفاءة لتقليل التعرض للعوامل الخارجية.

وهنا يبرز مفهوم "كفاءة الطاقة" باعتبار أن تحسين كفاءة الطاقة له دور فعال في الحفاظ على موارد الطاقة وتقليل الاعتماد على المصادر الخارجية. ويشمل ذلك تطوير تقنيات وممارسات الطاقة النظيفة والصديقة للبيئة، وهو ما يثير موضوع الاستدامة البيئية، بحيث يرتبط تحقيق أمن الطاقة ارتباطاً وثيقاً بالحفاظ على البيئة وتقليل الآثار السلبية لاستخدام مصادر الطاقة، وهذا ينطوي على تبني بدائل الطاقة النظيفة والمستدامة.

الخارطة الجيوبولتيكية للطاقة في المنظور الأمني الأوروبي: أي مكانة للجزائر وليبيا؟

إذ يعرف الاتحاد الأوروبي أمن الطاقة على أنه التوفير غير المتقطع لمنتجات الطاقة في السوق بأسعار معقولة لكل المستهلكين (الأفراد والصناعات)، في ظل احترام القضايا البيئية والنظر إلى التنمية المستدامة. (Commission, 2011)

كما ركزت الاستراتيجية في تناولها أمن الطاقة على تأمين الوصول إلى مصادر الطاقة حيث نصت على: "المخاوف المتعلقة بالتبعية الخاصة بالطاقة زادت خلال الخمس سنوات الأخيرة، وانخفاض الإنتاج داخل أوروبا يعني أنه بحلول عام 2030 أنه يتوجب استيراد ما يقارب 75% من حاجياتنا من البترول والغاز، هذا سيأتي من عدد محدود من الدول يواجه العديد منها مخاطر تتعلق باستقرارها". (كارس، 2016، صفحة 161) من هذا المنطلق كان موضوع الطاقة حاضرا في معظم حوارات الاتحاد الأوروبي مع شركائه، ففي أول مؤتمر رفيع المستوى لسياسة الجوار الأوروبية عام 2007 أدرجت المفوضة "بنتيا فيرور واندرا" الطاقة على قمة الأولويات واقترحت فكرة اتفاقية جوار الطاقة. (كارس، 2016)

وبالأرقام حسب المفوضية الأوروبية يستورد الاتحاد الأوروبي 85,2% من احتياجاته من النفط و 62,4% من احتياجاته من الغاز، وهذه النسب مرشحة للزيادة لتصل إلى 93% و 84% على التوالي عام 2030، وحسب المنظمة الدولية للطاقة (International Energy Agency IEA) فإن دول الاتحاد الأوروبي تمتلك 0,6% من احتياطات العالم من النفط، و2% من الغاز، في حين يمثل النفط والغاز أكثر من 50% من الاستهلاك، وهنا تظهر الفوارق التي تدفع نحو استيراد كميات ضخمة من الطاقة حتى يسد الاتحاد حاجياته اليومية. (كارس، 2016)

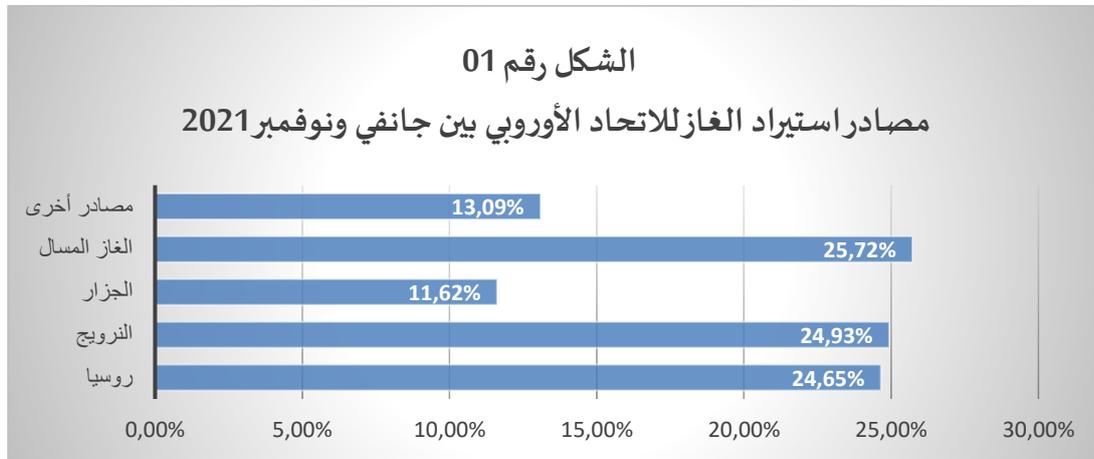
الاتحاد الأوروبي يعتمد في وارداته من الطاقة على روسيا من قبل، مما يجعل الأمن الطاقوي في يد الشركات الروسية التي تحتفظ الحكومة الروسية بأغلبية الأسهم فيها وبالأخص غازبروم Gazprom والتي تستخدمها روسيا كأداة من أدوات السياسة الخارجية والأمنية، كما حدث في 2006، 2009، 2010 عندما أوقفت روسيا إمدادات النفط على أوكرانيا وروسيا البيضاء، لذلك نجد أمن الطاقة الأوروبي من بين أولوية أهدافه تنوع مصادر الطاقة، لذلك سارعت الدول الأوروبية في مراجعة استراتيجيات الطاقة إلى أولوية تقوية التعاون في مجال الطاقة مع الدول المنتجة في جنوب المتوسط ودول المرور. (الخير، 2014، صفحة 233)

وتعد دول شمال إفريقيا (الجزائر وليبيا) من بين البدائل الأفضل للدول الأوروبية حتى تخفف من التبعية لروسيا في ميدان الطاقة، بل تعد الجزائر البديل الأهم في مجال الغاز الطبيعي، فالقرب الجغرافي

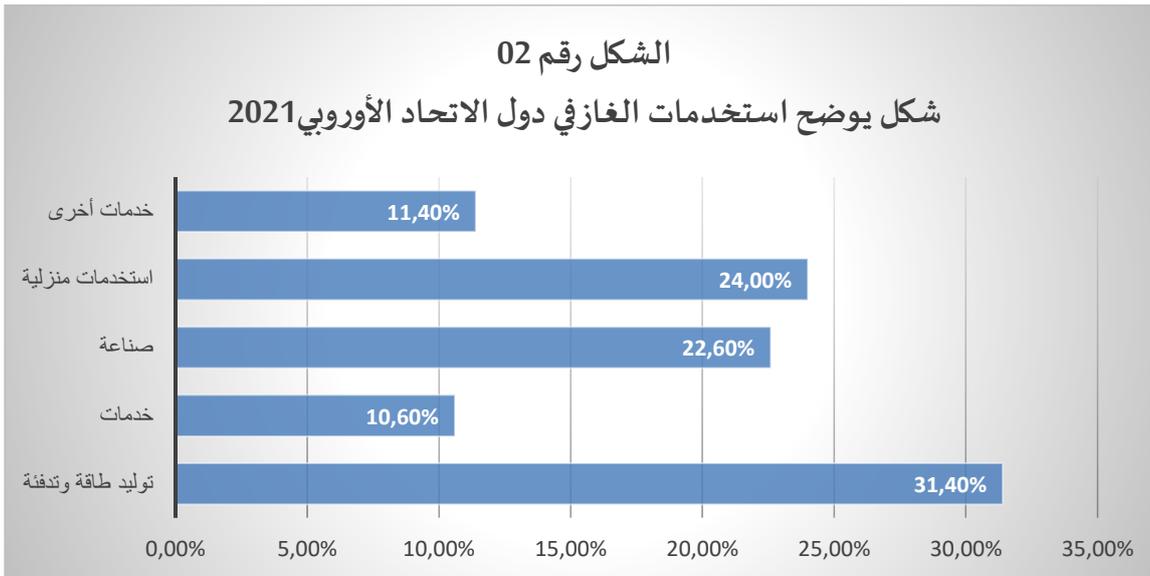
بين ضعفتي المتوسط والوضع الأمني المستقر فيما يؤهلها أن تكون المورد الأول للغاز الطبيعي لدول الاتحاد، وتحتل ليبيا المرتبة الثالثة من بين الدول التي يستورد منها الاتحاد الأوروبي النفط بعد روسيا والنرويج، وتحتل الجزائر مكانة مهمة في الغاز الطبيعي، والنسب مرشحة للارتفاع مع السعي إلى زيادة الاتحاد من طلباته الغازية من الجزائر خاصة في ظل الظروف الغير مستقرة في منطقة الشرق الأوسط والعقوبات المفروضة على إيران من جهة، والحرب الروسية الأوكرانية خاصة من جهة أخرى.

ولتبيان أهمية الغاز ومجالاته وطرق توريده في الاتحاد الأوروبي يمكن الاستعانة بالرسوم البيانية

التالية:



المصدر: <https://2u.pw/Hfbpr1o>



المصدر: <https://2u.pw/Hfbpr1o>

من خلال قراءة البيانات الواردة يتبين أهمية الغاز في رفاه المواطن الأوروبي وأهميته في الدورة الصناعة وبالعموم في الحفاظ على الأمن القومي للدول الأوروبية، الأمر الذي جعل هاته الأخيرة تحرص كل الحرص على ضمان تدفق آمن للمواد الطاقوية، خاصة في ظل التغيرات الجيوسياسية وعدم الاستقرار الأمني والسياسي الحاصل بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، الأمر الذي جعل من دول جنوب المتوسط وعلى رأسهم الجزائر تحتل مكانة مهمة في الخارطة الاستراتيجية لأوروبا كما سبق ذكره. والأمر الذي ساعد في هذه المكانة للجزائر هو عوامل جيوبوليتيكية متعددة منها القرب الجغرافي من أوروبا ووجودها على ضفاف المتوسط الجنوبي باعتباره منطقة بحرية آمنة وخالية من عمليات القرصنة البحرية، وكذلك الموثوقية في الجزائر، خاصة وأنها سبق وتم اختبارها في عمليات تيقنتورين الإرهابية في 2013 والتدخل السريع للجيش الوطني الشعبي في القضاء على الإرهابيين ووفاء الجزائر بالتزاماتها الطاقوية مع الشركاء زادها مكانة وإيجابية في عمليات الامداد، وهي العوامل التي جعلت من مشاريع تدفق الطاقة الافريقية من نيجيريا تحديدا مرورا بالجزائر ذات أهمية في مستقبل الطاقة.

3. تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على أمن الطاقة الأوروبي

الحرب الروسية الأوكرانية لها تأثير كبير على أمن الطاقة الأوروبي وذلك لمكانة وأهمية الغاز الروسي في الخارطة الطاقوية لأوروبا عموما، ومن أوجه هذا التأثير نذكر (Sadowska, 2022):

- عبور الغاز عبر أوكرانيا: كانت أوكرانيا تاريخياً طريق عبور حاسم لإمدادات الغاز الطبيعي الروسي إلى أوروبا، وأثار الصراع في شرق أوكرانيا والعلاقات المتوترة بين روسيا وأوكرانيا مخاوف بشأن موثوقية طريق العبور هذا. وسعت الدول الأوروبية إلى تنوع مصادر الغاز لديها وتقليل اعتمادها على العبور الأوكراني من خلال تطوير خطوط أنابيب بديلة ومحطات للغاز الطبيعي المسال.
- الاعتماد على الطاقة على روسيا: اعتمدت العديد من الدول الأوروبية، وخاصة في شرق ووسط أوروبا، بشكل كبير على الغاز الطبيعي الروسي. زادت الحرب الروسية الأوكرانية من المخاوف بشأن الاعتماد على روسيا في مجال الطاقة والاستخدام المحتمل لإمدادات الطاقة كأداة سياسية. ونتيجة لذلك، بُذلت جهود للحد من هذا الاعتماد من خلال تنوع مصادر الطاقة وموردتها (Jørgensen, 2023).
- تنوع مصادر الطاقة: أدت الحرب إلى تسريع الجهود الرامية إلى تنوع مصادر الطاقة وموردتها. استثمرت الدول الأوروبية في البنية التحتية للغاز الطبيعي المسال، والربط بين شبكات الغاز، وتطوير مصادر الطاقة المتجددة. ويهدف هذا التنوع إلى تقليل الاعتماد على الغاز الروسي وزيادة أمن الطاقة.

- العقوبات وتجارة الطاقة: أدى الصراع إلى فرض الدول الغربية، بما فيها الاتحاد الأوروبي، عقوبات على روسيا. وكان لهذه العقوبات تأثير على تجارة الطاقة، مما أثر على الشركات العاملة في قطاع الطاقة. كما أنها أدت إلى تعقيد علاقات الطاقة بين أوروبا وروسيا.
 - ضعف البنية التحتية: سلط الصراع المستمر الضوء على ضعف البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا والدول المجاورة. وأدت الهجمات على البنية التحتية للطاقة، مثل خطوط الأنابيب ومحطات الطاقة، إلى تعطيل إمدادات الطاقة وأثارت مخاوف بشأن سلامة وأمن هذه المرافق.
 - التوترات الجيوسياسية: أدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى تفاقم التوترات الجيوسياسية في المنطقة، مع ما يترتب على ذلك من آثار على أمن الطاقة. لقد كان على الدول الأوروبية أن تبهر في مشهد جيوسياسي معقد لا يشمل روسيا وأوكرانيا فحسب، بل يشمل أيضًا جهات فاعلة أخرى مثل الولايات المتحدة والصين، والتي يمكن أن تؤثر على علاقات الطاقة والتجارة. (Jørgensen, 2023)
 - زيادة الاستثمار في أمن الطاقة: زادت الدول الأوروبية من استثماراتها في تدابير أمن الطاقة، مثل تخزين الطاقة والربط البيني ومشاريع الطاقة المتجددة. ويهدف ذلك إلى ضمان إمدادات مستقرة من الطاقة في مواجهة الاضطرابات المحتملة الناجمة عن الصراع المستمر أو العوامل الجيوسياسية الأخرى. وفي الختام، فقد سلطت الحرب الروسية الأوكرانية الضوء على أهمية أمن الطاقة الأوروبي والحاجة إلى الحد من الاعتماد على إمدادات الطاقة الروسية. وقد أدى ذلك إلى الجهود المبذولة لتنويع مصادر الطاقة.
- كل هذا يوضح مدى أهمية الغاز الروسي لأوروبا من جهة وتأثيرات هذه الحرب من جهة أخرى، كل ذلك دفع بأوروبا البحث على بدائل موثوقة لتعويض هذا النقص وتجاوز خطورة الوضع، وبالنظر إلى المحددات الجيوسياسية والجيوبوليتيكية نجد الجزائر تأتي في سلم الأولويات في الخارطة الطاقوية لأوروبا تحديداً وللعالم عموماً، كما تمكن الإشارة هنا إلى العمل بجدية لمد أنابيب نقل الغاز من نيجيريا إلى أوروبا في أسرع وقت وذلك للتخلي على الهيمنة الروسية في أوروبا على سوق الغاز، هذه الوضعية جعلت من الجزائر بأن تكون المحور الأساس في خطط نقل الغاز الإفريقي لأوروبا، بما يتيح لها لعب أدوار أكبر.

الخاتمة

وفي الأخير يمكن القول أن الأمن الطاقوي يشكل حلقة وصل أكثر أهمية في العلاقات الأوروبية متوسطة عموماً والأوروبية المغاربية خصوصاً، فالأمن الطاقوي مرتبط أساساً باستقرار دول المصدر وبضمان التدفق واستقرار الأسعار وضمان وصولها للمستهلك بطريقة سهلة، وهو الأمر الذي يجعل من جيوبوليتيك الطاقة يحتل مكانة عالية في اهتمامات الدولة والباحثين، خاصة في ظل التغيرات الجيوسياسية المصاحبة للعديد من الأزمات والصراعات والحروب، وعلى رأسها الحرب الروسية الأوكرانية

باعتبار أطرافها مهمين في شبكات التوريد للغاز الأوروبي، فروسيا دولة مصدرة وأوكرانيا دولة عبور لهذا الغاز، وهو ما يجعل الدول الأوروبية تطرح كل السيناريوهات وأهمها الاعتماد على شركاء موثوقين وبتكلفة أقل للحصول على هذه المادة الحيوية.

هذا الوضع جعل من الجزائر تحتل مكانة في أولويات الخارطة الطاقوية لأوروبا خاصة في السنوات الأخيرة، وذلك لعدة اعتبارات استراتيجية واقتصادية، بالإضافة إلى عامل الجيوبولتيك الذي يصب في صالحها في تبوأ هذه المكانة كما سبق الإشارة إليه.

ونظرا لأهمية الطاقة في الإدراك الأوروبي سارعت هذه الأخيرة على التأكيد في وثيقة سابقة على شراكة من أجل الديمقراطية والرخاء المشترك على أهمية جنوب المتوسط لإمدادات النفط والغاز وأهميته كمعبر للطاقة من المنطقة وخارجها.

قائمة المراجع

■ بالعربية

1. خديجة عرفة محمد. (2014). *أمن الطاقة وأثاره الاستراتيجية*. الرياض: جامعة محمد نايف العربية للعلوم الأمنية.
2. عز الدين قطوش. (2015). *الناتو والجزائر: من العداء إلى الشراكة*. الجزائر: دار الكتاب الحديث.
3. نوار محمد ربيع الخير. (2014). *مبادئ الجيوبولتيك*. بغداد: دار ومكتبة عدنان للنشر والتوزيع.
4. هايدي عصمت كارس. (2016). *المستمر والمتغير في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه جنوب المتوسط في أعقاب الثورات العربية*. القاهرة: المكتب العربي للمعارف.

■ بالأجنبية

1. Bock, A. (2013, January). Why balancing fails. Theoretical reflections on Stephen M. Walt's 'Balance of Threat' theory. SSRN Electronic Journal.
2. Chong, X. Y. (2006, June). China's Energy Security . *Australian Journal of International Affairs*, p. 266.
3. Commission, E. (2011, March 9). *Green paper*. Récupéré sur Towards a European Strategy for the Security of Energy Supply: http://ec.europa.eu/energy/green-paper-energy-supply/doc/green_paper_energy_supply_en.pdf
4. Cornell, P. E. (2009). Energy and the Three Levels of National Security: Differentiating Energy Concerns. *Partnership for Peace Consortium of Defense Academies and Security Studies*, pp 63-63.
5. Jørgensen, D. J. (2023 , February 16). Récupéré sur Impact of the Russian Federation's war in Ukraine on European and global energy security one year after the invasion: <https://2u.pw/08dwKxd>
6. Sadowska, E. (2022, 10 2). Récupéré sur The Impact of the Russian-Ukrainian War on the European Union's Energy Security: <https://2u.pw/tYUvRvk>
7. Winrow, G. (2007, June 2). Geopolitics and Energy Security in the Wider Black Sea Region. *Southeast European and Black Sea Studies*, p. 217.